أحمد جميل عزم*

"صفقة القرن": وهم اخترعه العرب وحاربه الإسرائيليون

انشغلت المنطقة منذ أواسط نيسان/أبريل بما شاع في وسائل الإعلام، العربية عامة، والفلسطينية خاصة، عمّا أُطلق عليه "صفقة القرن" لحل الصراع العربي/الفلسطيني ـ الإسرائيلي، والتي عوّلت عليها السلطة الفلسطينية، وخصوصاً بعد لقاء الرئيس محمود عباس مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بينما لم تكن إسرائيل متحمسة لأي صفقة، كونها تفضل حصد الإنجازات بلا صفقات.

يُظهر التنقيب في وسائل الإعلام العالمية (وخصوصاً الأميركية والإسرائيلية)، والعربية، أن مصطلح "صفقة القرن" غائب لدى الفريق الأول من الإعلام، وحاضر بكثافة في الثاني.

مصطلح "صفقة القرن" كان قد ظهر في التداول منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧، عندما أطلق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي "الصفقة"، خلال زيارته للولايات المتحدة الأميركية، ولقائه نظيره الأميركي، كمصطلح يفضله ترامب القادم من عالم تجارة العقارات. وكان السيسي قد استخدم المصطلح في سياق إشارته إلى الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، مخاطباً ترامب بقوله: "أنت، سيدي الرئيس، يمكن أن تجد حلاً"، مضيفاً أن ذلك سيكون "صفقة العصر"، فردّ ترامب إيجابياً بشأن التوصل إلى حل.

هذا المصطلح لم يستخدمه الأميركيون، وإنما استخدموا مصطلحاً آخر هو "الصفقة النهائية" (ultimate deal)، وهو مصطلح استخدمه ترامب بعد فوزه في الانتخابات مباشرة، في اتصال هاتفي مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، إذ قال: "إنها الصفقة النهائية. كصانع صفقات، أحب أن أصنع الصفقات التي لا يمكن صناعتها،

* أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية، جامعة بير زيت.

وأن أفعلها من أجل الإنسانية."[1]

أثيرت فكرة "الصفقة" النهائية، مع الرئاسة المصرية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عندما كانت القاهرة تستعد لطرح مشروع القرار ٢٣٣٤، وتحدث ترامب [الذي كان قد انتُخب للتو رئيساً للولايات المتحدة] حينها هاتفياً مع الرئيس السيسي الذي وافق على سحب مشروع القرار، وجاء في بيان مصري رسمي أن الموافقة جاءت بسبب "أهمية إعطاء فرصة للإدارة الأميركية الجديدة كي تتعامل بطريقة شاملة مع الجوانب المختلفة للقضية الفلسطينية." وفي المقابل، رفضت القيادة الفلسطينية التأجيل المصري لطرح مشروع القرار، وعثرت على رُعاة آخرين للقرار من دول غير عربية، وصوتت الأغلبية في مجلس الأمن لمصلحته.[2]

شكلت المكالمتان الهاتفيتان مع نتنياهو والسيسي، مؤشراً مبكراً إلى احتمال تقدم هذه الإدارة بخطة "سلام"، وهو ما لقي، في حينه، ترحيباً ضمنياً ثم صريحاً من الفلسطينيين، ورفضاً إسرائيلياً مبطناً.

إنجاز أهداف إسرائيلية من دون صفقة

كان جوهر الموقف في إسرائيل غير مرحب بفكرة الصفقة، لكن من دون رفض صريح ومباشر، وكانت المساعي هي لاستغلال التعاطف الكبير غير المسبوق معها في إدارة ترامب مع وجود فريق صهيوني مؤيد علناً للاستيطان ولنقل السفارة الأميركية إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، والموافقة على ضم أجزاء من الضفة الغربية. وبالتالي بدأ العمل الإسرائيلي لثني ترامب عن التفكير فيما يسمى "الصفقة"، وإقناعه بأن فكرة "الصفقة النهائية" ليست واقعية، وأن الأفضل هو الحديث عن عملية متدرجة.

في وقت مبكر، ومثلما كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أي بعد أيام من تولّي ترامب منصبه رسمياً، بدأ زعيم حزب "البيت اليهودي"، العضو في الائتلاف الحكومي، نفتالي بينيت وضع خطة وقانون لضم مستعمرة معاليه أدوميم الضخمة، شرقي القدس، إلى السيادة الإسرائيلية. لكن في آذار/مارس، أُعلن تأجيل التصويت لأيام كي لا يجري الصدام مع إدارة ترامب، وخصوصاً أن مندوب الأخير للمفاوضات الدولية، جيسون غرينبلات، كان يزور إسرائيل في موعد التصويت المقترح.[3] ولم يتابَع الموضوع لاحقاً مع استمرار المساعي الإسرائيلية لإلغاء فكرة الصفقة.

تحرك اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة لهذه الغاية، وعلى سبيل المثال دعا ديفيد ماكوفيسكي، الباحث الإسرائيلي ومدير برنامج الشرق الأوسط في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، اليميني القريب من دوائر صنع القرار الأميركية، ترامب إلى العمل على تحقيق إنجازات أحادية (Singles) بدلاً من الرزمة.

ووصف دوغلاس بلومفيلد، المستشار والناشط البارز في "لجنة الشؤون العامة الأميركية ـ الإسرائيلية" (إيباك)، وهي اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، في مقالة في "جيروزالم بوست"، فكرة الصفقة النهائية بأنها "نهج سطحي للغاية في التعامل مع الخلاف التاريخي الذي هو جزئياً بشأن الأرض، إذ إنه يتضمن بعداً دينياً وقروناً من

المآسي وارتباطاً عميقاً بالأرض، من طرف الجانبين"، وليس صفقة عقارية. واللافت أن بلومفيلد في آذار/مارس ٢٠١٧، وقبل تداول المصطلح، قال: "إن التحدي الحقيقي أمام ترامب أن يضع أهدافاً واقعية، وليس صفقة القرن، وإنما عملية متدرجة، بعيداً عن الأضواء."[٤] وكان هذا استخداماً نادراً لمصطلح "صفقة القرن".

إذاً، كان الموقف الإسرائيلي معارضاً لفكرة اتفاق شامل (صفقة نهائية)، ويفضّل المضي بتسجيل إنجازات استيطانية وسياسية متتالية، وفي المقابل، كان الفلسطينيون، في الأشهر الأولى من عهد ترامب، متفائلين بأنه سيسير بالصفقة، ويصرّ عليها.

تعويل فلسطيني في غير محله

ربما كانت بوادر تراجع الإدارة الأميركية عن تنفيذ قرار نقل السفارة إلى القدس، وتأجيل موضوع معاليه أدوميم، واتصالات ترامب الهاتفية مع الرئيس الفلسطيني ودعوته إلى زيارة واشنطن، من ضمن إشارات صنعت توقعات لدى الرئاسة الفلسطينية، فحواها أن تحرك سلام جاداً من طرف هذه الإدارة ممكن ويستحق الاهتمام.

وبلغ التفاؤل الفلسطيني مداه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ عندما التقى الرئيس عباس بترامب، خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، فحينها قال الرئيس الفلسطيني خلال استقبال ترامب له: "إن دل هذا على شيء فإنما يدل على جدّية فخامة الرئيس أنه سيأتي بصفقة العصر في الشرق الأوسط خلال العام أو خلال الأيام القادمة إن شاء الله."

وبحسب بعض المطلعين على لقاء عباس ـ ترامب، فإن الرئيس الفلسطيني استخدم صوراً لخرائط ووثائق تاريخية تشرح لترامب تاريخ الصراع والعملية السلمية، وكيف أنه مستعد لقبول قوات دولية أو أميركية، في الضفة الغربية، لتقديم ضمانات للأمن الإسرائيلي، لكنه غير مستعد لقبول "إسرائيلي واحد".

وكان موقف ترامب إيجابياً، إلى درجة الحديث مع مساعديه، في أثناء الاجتماع، عن ضرورة بدء دراسة فكرة إرسال قوات، وحديث ترامب لعباس عن خبرته بموضوع تبادل الأراضي (من واقع عمله في العقارات، وأنه سيساعد الرئيس عند مناقشة هذه النقطة).

وربما تكون ردة الفعل هذه هي سبب تفاؤل الرئيس عباس، لكن الفريق المحيط بترامب، وتحديداً الفريق الصهيوني، المكلف بعملية التسوية، أوصل إلى عباس، عقب الاجتماع، عن طريق فريقه المرافق، ألاّ يأخذ أي إشارات من ترامب بجدية، وأن الأمر يحتاج إلى مزيد من النقاش والاستعداد.[٥]

العرب لا يستطيعون توفير الغطاء

بعد أقل من ثلاثة أشهر على لقاء عباس ـ ترامب على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، كان موضوع "الصفقة النهائية" قد حُسم لمصلحة وجهة النظر الإسرائيلية ـ الصهيونية، التي تريد تحقيق مكاسب على الأرض، مع تصوير ذلك بأنه حسم لقضايا المفاوضات، وبالتالي اقتراب من تسوية. والشخص الذي غضب بسبب قرار ترامب تأجيل نقل السفارة (في حزيران/يونيو ٢٠١٧)، كان الملياردير الصهيوني الأميركي شيلدون أديلسون، الداعم الأساسي لحملة انتخابات ترامب،[٦] والذي واظب على

سؤال ترامب وبغضب، عن سبب التأجيل، وعن وعوده في الحملة الانتخابية.[٧]

أتى قرار ترامب بشأن القدس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على جميع التوقعات الإيجابية لدى الرئيس الفلسطيني، وأظهر المعنى الحقيقي لفكرة "الصفقة النهائية/ صفقة القرن"، كما عطّل إلى حد ما، خطط الإدارة الأميركية لتغيير أولويات المنطقة، بجعل إيران العدو الأول للدول العربية، رسمياً وعلنياً.

كان هناك كثير من الاتصالات مع الدول العربية، قبل قرار ترامب بشأن القدس، وبعده، لتمرير فكرة أن إسرائيل ليست المشكلة في المنطقة، وإنما الإرهاب الإسلامي وإيران، وهو ما لخصته استراتيجيا الأمن القومي لإدارة ترامب، التي أعلنت بعد أيام من قرار القدس: "لعدة أجيال كان الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، يُرى باعتباره المسؤول عن منع السلام والازدهار في المنطقة. أمّا اليوم فالتهديد من المنظمات الجهادية الإرهابية، والتهديد من إيران، يخلقان الإدراك أن إسرائيل ليست سبب مشكلات المنطقة. وستجد الدول بشكل متزايد مصالح مشتركة مع إسرائيل في مواجهة التهديدات المشتركة."[٨]

هذه الفكرة، بالتزامن مع أخبار وتسريبات عن علاقات مميزة بين فريق ترامب الصهيوني، ومسؤولين عرب في دول خليجية،[٩] ومع ترويج إسرائيلي كبير لتحالف غير علني مع دول عربية، وأمنيات إسرائيلية بظهور هذا الحلف إلى العلن،[١٠] علاوة على مسألة الاعتراف بالقدس، ومواقف السفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، التي تحذر من المطالبة بتفكيك المستعمرات، ومن خطر ذلك على الأمن الداخلي الإسرائيلي،[١١] شكلت مصدراً لمخاوف لدى القيادة الفلسطينية في مسألتين:

١ ـ أن ما يسمى "صفقة القرن" هو عبارة عن سياسات يتم تنفيذها بالتدريج (القدس، والمستوطنات، واللاجئون، إلخ)، بحيث لا يبقى شيء للتفاوض عليه، بل تصبح المفاوضات لفرض الأمر الواقع الجديد. وفي هذا السياق، خَلُص أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، في تقرير من ٩٢ صفحة، رُفع إلى الرئيس الفلسطيني، إلى أن تطبيق المبادرة الممكنة "سيكرس الوضع القائم، ويجعلنا نعترف بالمستوطنات، وتحولنا إلى سلطة حكم ذاتي."[١٢] وعملياً فإن مثل هذا الاستنتاج يبدو منطقياً، فالرئيس ترامب سيتراجع عن فكرة "الصفقة النهائية" (المتكاملة) لمصلحة فرض الأمر الواقع وإيجاد طريقة للضغط على الفلسطينيين أو إقناعهم بقبول الواقع الجديد، وهو ما أكدته تطورات لاحقة.

٢ ـ أن دولاً عربية ربما ستمارس ضغوطاً على الفلسطينيين لقبول هذا الوضع، أو قد توافق فعلاً على علاقات علنية مع إسرائيل. وما دعم مثل هذه التكهنات مقالات ظهرت في الصحف السعودية تدعو إلى ذلك، ونُشرت قبيل القمة العربية في الظهران،[١٣] وتصريحات لمسؤولين عرب تدعو إلى ذلك، مثل تصريحات وزير الخارجية البحريني خالد آل خليفة الذي طلب التقليل من الاهتمام بالقرار الأميركي بشأن القدس، باعتبار أن العرب "يطالبون بالقدس الشرقية عاصمة لفلسطين وليس الغربية"، طالباً التركيز على الموضوع الإيراني، ومعتبراً أن من حق إسرائيل الرد على إيران بالقول: "طالما أن إيران أخلّت بالوضع القائم في المنطقة

واستباحت الدول بقواتها وصواريخها، فإنه يحق لأي دولة في المنطقة ومنها إسرائيل أن تدافع عن نفسها بتدمير مصادر الخطر."[١٤]

لكن بالمحصلة، كان لقرار الاعتراف بالقدس أثر عكسي بالنسبة إلى الموقف العربي الذي حضّ الفلسطينيين على الانتظار والتعامل بإيجابية مع مقترح الصفقة (مع الإشارة إلى أن هذا كان هو الموقف الفلسطيني أيضاً حتى صدور ذلك القرار). وبدأت المواقف العربية بتأكيد أن أي صفقة يجب أن تتضمن دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، الأمر الذي قد يُفهم منه قطع الطريق على فكرة الحلول الانتقالية الجديدة، أو التي تقوم على تسكين الصراع بمفاوضات جديدة، أو تسهيلات حياتية، بينما تتطور علاقات إسرائيل الإقليمية، بحسب ما تخطط له التوجهات الأميركية.

كانت القمة العربية في الظهران مناسبة مهمة لإظهار ذلك، فقد سُميت القمة باسم "قمة القدس"، وقال الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز: "ليعلم القاصي والداني أن فلسطين وشعبها في وجدان العرب والمسلمين جميعاً."[١٥] وخُصص للقضية الفلسطينية الفقرات السبع الأولى في البيان الختامي للقمة، المكون من ٢٩ فقرة.

بعد القمة، وربما بسبب عدة عوامل، جرى مراراً تأكيد الموقف العربي الرافض لأي حل لا يتضمن دولة فلسطينية وعاصمتها القدس. وبالتدريج أقرّت الصحافة الغربية والإسرائيلية، التي كانت تتحدث عن موقف عربي مؤيد لما يسمى الصفقة النهائية، برفض عربي، ونقلت صحيفة "هآرتس" في نهاية تموز/يوليو ٢٠١٨، أقوال دول عربية للإدارة الأميركية، بأنه لا يمكن الآن الطلب من الفلسطينيين التعامل مع عملية سياسية لا تتضمن ضمانات بدولة فلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية، وأن السعودية تحديداً أخبرت الإدارة الأميركية "ما كان يمكننا فعله لكم قبل (قرار) القدس، لا يمكننا القيام به الآن."[١٦] وبغضّ النظر عن دقة هذه التقارير أو التقارير السابقة، فإنها تعكس تحولاً في التغطيات الإخبارية التي كانت تذهب نحو تشكيل ضغوط عربية على الفلسطينيين لقبول عملية تسوية جديدة.

صفقة من دون صفقة

اتضح مع منتصف سنة ٢٠١٨ عدم وجود "صفقة قرن" أو "صفقة نهائية"، وذلك من خلال المقابلة التي أجرتها صحيفة "القدس" الفلسطينية مع صهر الرئيس الأميركي ومندوبه لعملية التسوية، جاريد كوشنير، في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٨. فالردّ الذي تلقّاه الأميركيون هو أن القادة العرب لا يستطيعون قبول حل لا يتضمن دولة فلسطينية، عاصمتها القدس (وهو الموقف الفلسطيني).

الأفكار التي طرحها كوشنير تحدثت عن تحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينين بقوله: "أعتقد أن الشعب الفلسطيني أقل اكتراثاً بنقاط الحوار بين السياسيين، وأكثر اهتماماً بما ستوفره هذه الصفقة له وللأجيال المستقبلية من فرص جديدة، ومن مزيد من الوظائف ذات الأجور الأفضل وآفاق الوصول إلى حياة أفضل."

أكدت تصريحات كوشنير أولاً أنه لا يوجد تفكير واضح في خطة أو تصور للتسوية يمكن تسميته حقاً صفقة، وأن المطروح هو، في الدرجة الأولى، تحسين الوضع المعيشي للفلسطينيين. وبكلمات أُخرى، كانت فكرة

"الصفقة" من إنتاج تفكير ترامب، ولاحقاً الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، لكن هذه الفكرة كانت خارج تفكير الفريق الإسرائيلي والفريق الصهيوني في إدارة ترامب، ومَن يحيطون بها مثل شيلدون أديلسون، الذين يبحثون عن خطوات تراكمية لتأكيد الاحتلال الإسرائيلي وتطبيعه، وأقصى ما قد يطرحونه هو وعود بتحسين الأوضاع الحياتية، وبوعود غامضة بشأن حلول مستقبلية. وعملياً ربما كان الطرف الإسرائيلي ـ الأميركي الصهيوني يسعى لعملية تفاوضية تؤدي إلى إطلاق علاقات عربية ـ إسرائيلية سريعة، وهذا فشل، لكن فكرة الاتفاق والصفقة النهائية كانت خارج حسابات هذا الفريق، ولا يعنيها الضغط على الفلسطينيين من طرف العرب، لقبول صفقة، لأنها غير موجودة وغير مطلوبة من هذا الفريق.

غياب بديل فلسطيني

استطاع الموقف الفلسطيني مواجهة سياسة الإدارة الأميركية التي تبنّتها في نهاية سنة ٢٠١٧، والتي تقوم على فرض أمر واقع بخطوات كبيرة متتالية على صعيد الاستيطان، والقدس، واللاجئين، وسوى ذلك، مع بقاء الاتصالات مفتوحة مع الفلسطينيين، وادعاء وجود عملية تسوية تتيح فتح خطوط التطبيع العربية ـ الإسرائيلية، فعلياً ورسمياً وشعبياً. وفي المقابل، لا يبدو أن القيادة الفلسطينية لديها خطة بديلة فعلية. فقد أصدر المجلسان المركزي والوطني عدة قرارات تقوم على وقف التنسيق الأمني، وتشجيع وتبنّي المقاطعة الاقتصادية والثقافية والعلمية، والدعوة إليها عالمياً، وتصعيد المقاومة الشعبية، لكن التنفيذ لهذه الخطط محدود جداً، وخصوصاً على صعيدَي وقف التنسيق الأمني، والمقاطعة.

إلى ذلك فإن الانقسام بين الضفة وقطاع غزة، أغرى الجانب الأميركي ـ الإسرائيلي بتفحّص احتمال التوصل إلى ترتيبات منفصلة مع حركة "حماس" في قطاع غزة، لا تصل إلى درجة اعتراف واتفاق طويل المدى، وإنما تقوم على ترتيبات تتنازل فيها "حماس" سياسياً، فتوقف أي نوع من أنواع المقاومة، بما في ذلك تسيير مسيرات سلمية إلى الحدود، في مقابل تخفيف نسبي للحصار على القطاع، مع وعود بمزيد من التفاوض في المستقبل.

ولعل اجتماع البيت الأبيض بشأن قطاع غزة، في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨، الذي جمع إسرائيل وسبع دول عربية، على الرغم من مقاطعة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية له، هو من أجل دراسة تحسين أوضاع المعيشة في القطاع، ثم الحديث عن مفاوضات بين إسرائيل وحركة "حماس"، بوساطة قطرية، أو بواسطة منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ميلادينوف، وما قد ينتج عنهما من تفاهمات ضمنية أو صريحة تأتي في سياق تصور فريق ترامب لعملية مقايضة الأمن الإسرائيلي، وكذلك الصمت على سياسات الضم والتهويد، بتحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين.

وفي ضوء غياب خطة فلسطينية مضادة، وهو غياب تعززه حالة الانقسام الفلسطيني المتعمقة، فإن جوهر الخطة الإسرائيلية ـ الأميركية الصهيونية، التي غُلفت باسم الصفقة، تبدو سائرة في طريقها (فرض

سياسات أمر واقع جديدة بالتدريج)، والغائب ربما أو ما فشل من الخطة، حتى الآن، هو ما يتعلق بالتطبيع الرسمي مع العرب، بحجة المساعدة في تسهيل عملية السلام، ولمواجهة "تحديات مشتركة". ومن هنا يصبح من غير المستبعد إعادة عجلة الحديث عن التطبيع في مرحلة مقبلة، خصوصاً إذا ما طُرح بعض أسس عملية تفاوضية جديدة بعبارات فضفاضة يقال إن هدفها الوصول إلى "صفقة القرن"، أو "صفقة نهائية". ■

المصادر

١ Tovah Lazaroff, "Trump: Israeli-Palestinian Peace Would Be 'Ultimate Deal' ", *Jerusalem Post*, 12 November 2016.

٢ كانت مصر قد تقدمت بنص لمجلس الأمن الدولي، يطالب بوقف الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس، ويعتبر المستعمرات المقامة على الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ غير قانونية، وقد سحبته القاهرة بعد اتصال أجراه ترامب بالرئيس السيسي، لكن كلاً من نيوزيلندا وفنزويلا والسنغال وماليزيا عادت وتبنّته، وجرى التصويت عليه في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فنال موافقة بأغلبية ١٤ دولة في مقابل امتناع واشنطن من التصويت.

٣ "Ma'ale Adumim Annexation Vote Delayed to Avoid Clash with Trump Envoy", *Times of Israel*, 14 March 2017.

٤ Douglas Bloomfield, "Washington Watch: Art of the Peace Deal", *Jerusalem Post*, 15 March 2017.

٥ المعلومات الواردة عن لقاء ترامب ـ عباس، زوّدني بها كاتب وعضو بارز في القيادة الفلسطينية طلب عدم ذكر اسمه.

٦ Peter Baker, "Donald Trump Won't Move Embassy to Jerusalem, at Least for Now", *New York Times*, 1 June 2017.

٧ Josh Dawsey, Missy Rayan and Karen DeYoung, "Trump Had for Months Been Determined to Move U.S. Embassy to Jerusalem", *Washington Post*, 6 December 2017.

٨ "National Security Strategy of the United States of America", *The White House*, December 2017.

٩ Adam Entous, "Donald Trump's New World Order", *The New Yorker*, 18 June 2018.

١٠ Judy Maltz, "Israel's Relations With Arab States Improving 'Beyond Imagination,' Netanyahu Tells Jewish Conference in Jerusalem", *Haaretz*, 10 June 2018.

١١ Amir Tibon and Noa Landau, "U. S. Ambassador Warns Jewish Leaders: Israel Could Risk Civil War if Settlements Dismantled", *Haaretz*, 20 Feb 2018.

١٢ صالح النعامي، "تقرير صائب عريقات: صفقة القرن تصفية للقضية الفلسطينية"، "العربي الجديد" (لندن)، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

١٣ أحمد الجميعة، "قمة الظهران.. سلام مع إسرائيل ومواجهة إيران"، "الرياض"، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

١٤ ناصر حقباني، "خالد آل خليفة: ..السفارة الأميركية ليست في القدس الشرقية"، "الشرق الأوسط"، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٨.

١٥ "الملك سلمان يطلق اسم 'القدس' على القمة العربية بالظهران"، "الشرق الأوسط"، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

١٦ Amir Tibon, "Saudi King Tells U.S. That Peace Plan Must Include East Jerusalem as Palestinian Capital", *Haaretz*, 29 July 2018.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

غزة:
التاريخ الاجتماعي تحت الاستعمار البريطاني
١٩١٧ – ١٩٤٨

أباهر السقا

٣٢٥ صفحة ١٢ دولاراً